بلدنا تستضيف قمة المناخ

نشرة يومية تصدرها شبكة إعلاميون من أجل المناخ

العدد 32 – السبت 2 يوليو 2022

في هذا العدد:

يتناول العدد 32 من نشرة «بلدنا تستضيف قمة المناخ» عدداً من الموضوعات الهامة، من ضمنها تقرير حول أنشطة المنصات المحلية لمبادرة «بلدنا تستضيف قمة المناخ الـ27» في مختلف المحافظات، حيث عقدت المنصة المحلية بمحافظة سوهاج ورشة عمل داخل إحدى المدارس، لتعريف الطلاب بالإدارة السليمة للمخلفات المنزلية، كما شاركت منصة أسوان في المؤتمر الختامي لمبادرة «مدينتي نظيفة».

وتتضمن النشرة تقريراً حول أبرز ملامح الموقف المصري بشأن مفاوضات تغير المناخ، والذي يؤكد على الالتزام بما جاء في بنود إعلان ريو دي جانيرو، وفي خطة بالي للعمل المناخي، بالإضافة إلى التأكيد على رفض فرض اي التزامات إجبارية على الدول النامية، ودعوة الدول الغنية إلى عدم التنصل من التزاماتها.

كما يحتوي هذا العدد على تقرير حول النتائج المتوقعة من الدورة 27 لمؤتمر أطراف اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (COP-27)، المقرر عقده في شهر نوفمبر المقبل، في ضوء دعوة الأمين التنفيذي للاتفاقية، باتريشيا إسبينوزا، بجعل مؤتمر شرم الشيخ فرصة لتحويل الوعود التي قطعتها دول العالم على نفسها، خلال مؤتمر باريس 2015، إلى خطط عملية ملموسة على أرض الواقع.

In this Issue:

The 32nd issue of “Our country hosts the Climate Summit” Newsletter deals with a number of important topics, including a report on the activities of the local platforms for the “Our country hosts the 27th Climate Summit” initiative in various governorates, where the local platform in Sohag held a workshop inside a school, to introduce students to the proper management of household waste, The Aswan Platform also participated in the closing conference of the “My City is Clean” initiative..

The bulletin includes a report on the most prominent features of the Egyptian position on climate change negotiations, which affirms commitment to the provisions of the Rio de Janeiro Declaration and the Bali Climate Action Plan, in addition to emphasizing the refusal to impose any compulsory obligations on developing countries, and calling on rich countries not to repudiation of its obligations.

This issue also contains a report on the expected outcomes from the 27th session of the Conference of the Parties to the United Nations Framework Convention on Climate Change (COP-27), scheduled for next November, in light of the call by the Convention's Executive Secretary, Patricia Espinosa, to make the Sharm el-Sheikh conference an opportunity to transform The promises made by the countries of the world during the 2015 Paris Conference to concrete practical plans on the ground.

مبادرة «بلدنا تستضيف قمة المناخ» تواصل فعالياتها بالمحافظات:

ورشة عمل لتعريف الطلاب الإدارة السليمة للمخلفات بسوهاج

واصلت المنصة المحلية لمبادرة «بلدنا تستضيف قمة المناخ الـ27» في محافظة سوهاج فعالياتها لنشر الوعي بقضايا تلوث البيئة وتغير المناخ.

وقامت المنصة بتنظيم ورشة عمل حول إعادة تدوير المخلفات المنزلية, بالتعاون مع مدرسة «نجع النجار» الابتدائية, استهدفت طلاب الصف السادس الابتدائي, لغرس مفاهيم حماية البيئة وضرورة الحفاظ عليها , من خلال الإدارة السليمة للمخلفات وشرح دور الأسرة والفرد في التعامل معها والحد منها والتصرف السليم في التخلص الآمن منها.

كما تضمنت ورشة العمل تعريف الطلاب بأهمية المؤتمر الذي ستستضيفه مصر بمدينة شرم الشيخ في نوفمبر القادم حول تغير المناخ

مؤتمر ختامي لمبادرة «مدينتي نظيفة» في أسوان

وفي أسوان اختتمت المنصة المحلية لمبادرة «بلدنا تستضيف قمة المناخ الـ 27» احتفالاتها بيوم البيئة العالمي, بالمشاركة في المؤتمر الختامي لمبادرة «مدينتي نظيفة», التي أطلقها محافظ أسوان اللواء أشرف عطية, خلال الأسبوع الماضي, وأقيم المؤتمر في قاعة قصر الثقافة بمدينة الرديسية, التابعة لمركز إدفو.

شاركت المنصة في الأنشطة الميدانية التي تم تنفيذها ضمن مبادرة «مدينتي نظيفة», وفي اللقاء الجماهيري, بمداخلة للدكتورة ناهد طه حسن, عضو المنصة, حول التغيرات المناخية, والترويج لمؤتمر أطراف اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (COP-27).

تم خلال الاحتفالية, تكريم المنصة المحلية ممثلة في شخص الدكتورة ناهد طه حسن, تقديراً للأنشطة التى نفذتها المنصة في مدينة الرديسية, وفي عدد من القرى الواقعة في محيطها بمركز إدفو, ضمن فعاليات المبادرة.

أبرز ملامح الموقف المصري من مفاوضات تغير المناخ:

الالتزام بمبادئ إعلان ريو وخطة بالي ورفض أي التزامات إجبارية على الدول النامية

تتعرض مصر لمخاطر تغير المناخ بدرجة كبيرة تهدد مواردها الطبيعية مما سيكون له آثار بالغة الخطورة على أنشطتها السكانية والتنمية الاقتصادية بها، لذا تتعامل مصر مع قضية التغيرات المناخية باهتمام كبير، وتدرس تطوراتها على مصر أولاً، ثم على المنطقة وعلى مختلف دول العالم، والسياسات التي تنتهجها مصر في هذا الشأن تتواءم مع سياساتها التنموية وداعمة لمطالب الدول النامية التي ترفض أي التزامات إجبارية عليها لمواجهة آثار هذه الظاهرة، التي تتحمل مسئولتها الدول الصناعية الكبرى في المقام الأول.

وأكد المسئولون في مصر في عدة مناسبات، أن الموقف المصري إزاء مفاوضات تغير المناخ، تقوم على مبادئ «إعلان ريو دي جانيرو»، و«خطة عمل بالي»، فيما يتعلق بالمسئولية المشتركة والمتباينة بين الدول المتقدمة والنامية، وفيما يتعلق بمسؤولية الجهات المعنية بالتلوث في تحمل التكلفة، والتأكيد على الدول المتقدمة للوفاء بالتزاماتها لنقل التكنولوجيا والتمويل وبناء القدرات للدول النامية، وعدم التنصل من هذه الالتزامات.

ومصر التي تُعد من أكثر الدول المهددة بتأثيرات التغيرات المناخية، هي من أقل دول العالم إسهاماً في انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، بنسبة لا تزيد عن 0.6% من إجمالي انبعاثات العالم، طبقا للبيانات المعلنة بالإبلاغ الوطني الأخير حول حجم انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري، والذي جاء في إطار التزام مصر بتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ، التي وقعت عليها عام 1994، وكذلك «بروتوكول كيوتو»، الذي صادقت عليه عام 2005.

مصر واتفاق باريس

وكان الرئيس عبد الفتاح السيسي قد أشار خلال أعمال قمة المناخ في باريس 2016، إلى مخاطر زيادة درجة حرارة الأرض بأكثر من 1.5 درجة مئوية، مطالباً باتفاق عادل وواضح فيما يتعلق بالحفاظ على المناخ، وضرورة التوصل لاتفاق دولي يضمن تحقيق هدف عالمي يحد من الانبعاثات الضارة، كما طالب المجتمع الدولي بدعم جهود مصر في مساهماتها الطموحة لمواجهة التغير المناخي، والتركيز على الدول النامية، وتوفير 100 مليار دولار سنوياً حتى عام 2020، على أن يتم مضاعفة المبلغ بعد ذلك.

ووقعت مصر على «اتفاق باريس»، ضمن 194 دولة، وكان من أهم بنود الاتفاق، تعهد المجتمع الدولي بحصر ارتفاع درجة حرارة الأرض بأقل من درجتين مئويتين قياساً بعصر ما قبل الثورة الصناعية، ومتابعة الجهود لوقف ارتفاع الحرارة عند 1.5 درجة مئوية، والسعي لتقليص انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري، واتخاذ إجراءات للحد من استهلاك الطاقة، والاستثمار فى الطاقات البديلة، وإعادة تشجير الغابات، بالإضافة إلى السعي لوضع آلية مراجعة كل 5 سنوات للتعهدات الوطنية.

وعلى الصعيد الداخلي، اهتمت الدورات المتعاقبة لمنتدى الشباب، في شرم الشيخ، بمستقبل تغير المناخ في العالم وتأثيره على مصر، حيث عرضت وزارة البيئة المشاريع التي تم إنجازها منذ قمة باريس للمناخ، ومنها مشروع استبدال وسائل النقل القديمة بأخرى حديثة تعمل بالغاز الطبيعي، بالإضافة إلى التوسع في استخدامات الطاقة الجديدة والمتجددة، واستحداث جهاز حكومي لإدارة المخلفات.

اهتمام كبير بالطاقات الجديدة والمتجددة

ووفق بيانات رسمية، فإن معدلات استخدام مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة ارتفعت خلال العام الحالي، لتصل إلى 20% من إجمالي مصادر إنتاج الكهرباء في مصر، ومن المخطط زيادتها إلى نسبة 42% بحلول عام 2035.

كما تأتي مشروعات شبكة الطرق الجديدة، وإنشاء العاصمة الإدارية الجديدة، ومشروع استصلاح وزراعة 1.5 مليون فدان، إضافة إلى العديد من المشروعات الأخرى، التي يجري تنفيذها لحماية سواحل الدلتا من آثار تقلبات المناخ، تأتي جميعها في إطار تعزيز قدرة مصر على التكيف والصمود وتخفيف التداعيات الناجمة عن التغيرات المناخية.

التوافق مع الموقفين الأفريقي والعربي

وتضع مصر قضية التكيف مع الآثار السلبية للتغيرات المناخية ومواجهة تلك المخاطر ضمن أولوياتها توافقا مع الموقفين العربي والإفريقي، وتطالب بتوفير دعم كاف من الدول المتقدمة ماليا وفنيا وتكنولوجيا وفقاً لأحكام ومبادئ الاتفاقية الاطارية لتغير المناخ، وكذلك المواد المختصة في اتفاق باريس، حتى تتمكن الدول النامية من مواجهة أخطار تغير المناخ، حيث أنها الأكثر تعرضاً لتلك المخاطر.

والالتزام بمبادئ وأحكام قانونية ملزمة وخاصة المواد 3 و4 من الاتفاقية، التي تعكس أسس التعاون الدولي في هذا المجال، وعلى رأسها: مبدأ المسئولية المشتركة مع تباين الأعباء وتفاوت القدرات، والعدالة، والمسئولية التاريخية عن تراكم الانبعاثات في الغلاف الجوي، وأولوية تحقيق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر في الدول النامية، وإن جهود الخفض لغازات الاحتباس الحراري المطلوبة من الدول النامية يجب أن تأتى في إطار طوعي غير إلزامي، وترتبط بتوافر الدعم المالي والتكنولوجي وبناء القدرات المقدم من الدول المتقدمة، نظراً لعدم مسئولية الدول النامية عن هذه الانبعاثات، على الرغم من ذلك فتلك الدول الأكثر تضرراً من ظاهرة تغير المناخ.

وأعربت الدكتورة ياسمين فؤاد وزيرة البيئة عن ضرورة قيام الدول المتقدمة بأخذ زمام القيادة في التزامات التخفيف، وتنفيذ التزاماتها حيال توفير الدعم المالي والتقني (نقل التكنولوجيا) والفني (بناء القدرات الوطنية) للدول النامية، حتى تتمكن من مواجهة الظاهرة من ناحية، وكذلك المساهمة في جهود خفض غازات الاحتباس الحراري من خلال استخدام التكنولوجيا المتقدمة والطاقة النظيفة، والتي تتكلف مبالغ لا تستطيع موازنات الدول النامية تحملها دون مساعدة خارجية.

كما طالبت مصر بتحقيق التوازن بين التمويل المخصص لبرامج التكيف مع الآثار السلبية لتغير المناخ مع الإجراءات الطوعية للتخفيف الملائمة وطنياً وفقاً لخطط التنمية المستدامة والأولويات الوطنية، بحيث لا يكون الإنفاق على التكيف والتخفيف على حساب التمويل المخصص لجهود مكافحة الفقر وتحقيق التنمية للدول النامية. وأن ن يكون التمويل جديداً وإضافياً وقابلا للتنبؤ به، وأن يكون مصدر التمويل من الدول المتقدمة بصورة رئيسية مصدراً حكومياً، مع النظر في الاستفادة من مصادر تمويل إضافية مثل القطاع الخاص وغيره.

كما يقوم الموقف المصري على ضرورة احتساب جهود الخفض لغازات الاحتباس الحراري التي تمت في الدول النامية سابقاً، من حصة هذه الدول مستقبلاً، نظراً لتحققها بالفعل في خفض هذه الغازات، ويشمل ذلك أيضاً الخفض الذي تحقق من خلال آلية التنمية النظيفة، ولاسيما تلك المشروعات الممولة بمشاركة الدول النامية من الناحية التمويلية أو التنفيذية.

سؤال يشغل خبراء البيئة في العالم:

هل سيحول مؤتمر شرم الشيخ وعود اتفاق باريس إلى حقيقة؟

كان هذا هو التساؤل الذي انتهى إليه المشاركون في مؤتمر تغير المناخ في بون مؤخراً، بعد أسبوعين من العمل المكثف لإحراز تقدم بشأن القضايا الفنية المهمة، وإعداد القرارات لاعتمادها في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ في شرم الشيخ. الشيخ في نوفمبر المقبل.

مؤتمر بون كان أول فرصة لجميع الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية للمناخ منذ اعتماد ميثاق جلاسكو في العام الماضي، حيث وافقت الحكومات على مجموعة من القرارات التي تمهد الطريق للتنفيذ الكامل لاتفاقية باريس.

والسؤال طرحته صراحة باتريشيا إسبينوزا، الأمين التنفيذي لاتفاقية الأمم المتحدة المعنية بتغير المناخ، حيث قالت: «بينما لا يزال هناك الكثير من العمل، فقد أحرزت الأطراف تقدماً في العديد من المجالات الفنية في بون، ويقترب العالم من تحول شامل نحو تنفيذ اتفاق باريس، ولكن يجب اتخاذ قرارات سياسية مهمة، لاسيما بشأن تمويل الخسائر والأضرار، نحن الآن بحاجة إلى التأكد من أن شرم الشيخ ستكون حقاً المكان الذي تتحول فيه الوعود المهمة لاتفاقية باريس، إلى حقيقة ».

والقضايا الرئيسية التي مازالت معلقة وتبحث عن حل، في رأي إسبينوزا، تتعلق ببناء التكيف مع الآثار الحتمية لتغير المناخ، والتي تشمل موجات الحر الشديدة والمتكررة والفيضانات والعواصف والخسائر والأضرار، إلى جانب توفير الدعم المالي اللازم.

وأعادهوي سنج لي، رئيس اللجنة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ التابعة للأمم المتحدة، التذكير بأن الأنشطة البشرية أدت إلى تدفئة كوكب الأرض بمعدل لم نشهده على مدار الـ2000 عام الماضية، مما وضع العالم على طريق الاحترار العالمي، بمقدار 1.5 درجة مئوية.

التطبيقات العلمية وتغير المناخ

وقال توسي مبانو، رئيس الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية: «لقد كان العلم هو محور التركيز الرئيسي لمؤتمر تغير المناخ في بون، وعكست التقارير التي قدمتها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، ضرورة تحقيق التفاعل بين العلوم والسياسات، وأن يستجيب المفاوضون للدعوة بشأن إلحاح التحدي المناخي، لقد شهدنا بعض التقدم الجيد في بون، لكن الحكومات في حاجة إلى التصرف بشكل عاجل بشأن التحذيرات الصارخة التي نسمعها، وزيادة البحث العلمي، للبحث عن مزيد من الحلول العلمية».

وبعد انتهاء مؤتمر بون، مازالت قضية التمويل هي الشغل الشاغل، والحاجة إلى زيادة الدعم المالي، ولا يزال يتعين على المجتمع الدولي الوفاء بالتزاماته بتوفير 100 مليار دولار أمريكي سنوياً، لتمويل المناخ للبلدان النامية، وتدعو هذه البلدان إلى زيادة كبيرة في التمويل، لاسيما من أجل التكيف وتعويض الخسائر والأضرار، وهو أمر حاسم لبناء مستقبل أكثر استدامة ومرونة، وهو الأمر الذي ألحت عليه إسبينوزا، التي استطردت بقولها: «في شرم الشيخ، يجب تحقيق تقدم واضح ومقنع، إلى جانب مواءمة التدفقات المالية مع أهداف اتفاقية باريس».

صورة ومعلومة: ابيضاض الشعاب المرجانية

هي ظاهرة تحدث لأسباب تتعلق بالتغيير في صبغيات الشعاب لأسباب مختلفة أمها وأكثرها شيوعا تغير المناخ وارتفاع درجة حرارة البحار والمحيطات ما يؤدي الى موت الطحالب وحدوث الابيضاض الشديد.

وكان برنامج الأمم المتحدة للبيئة قد حذر من حدوث هذه الظاهرة لتسعة وتسعين بالمئة من الشعاب المرجانية في العالم خلال القرن الحالي، ومن المعروف أن الشعاب المرجانية أهم موائل الثروة السمكية ولها دور بالغ الأهمية في الحفاظ على النظم البيئية.

الخط الزمني لمستويات تركيز الكربون في الهواء

سجلت أجهزة الرصد التابعة للأمم المتحدة تصاعداً مطرداً في تركيز ثاني أكسيد الكربون فوق سطح المناطق البحرية, وقبل الثورة الصناعية كان معدل الكربون في الهواء لا يزيد على 275 جزء في المليون من المتر المكعب, وفي عام 1960 بلغ 316.91 جزء في المليون بالمتر المكعب في الهواء, بزيادة ملحوظة, واستمر الارتفاع كالتالي:

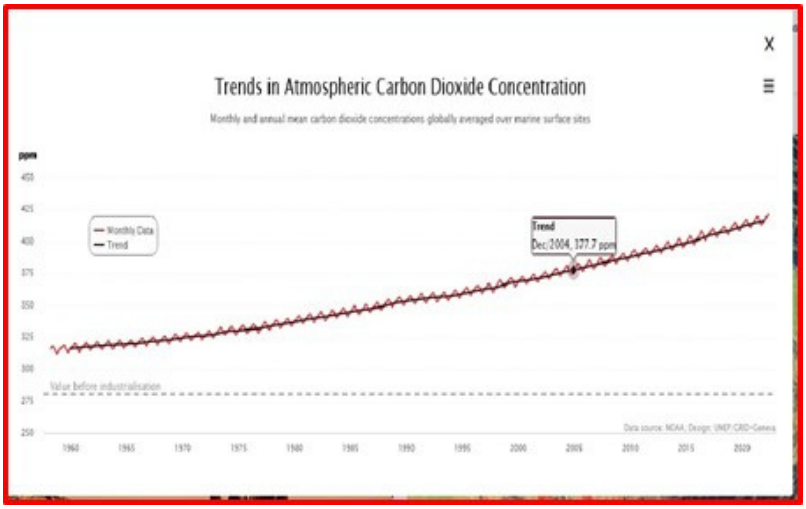

في عام 1970 بلغ 325.68

في عام 1980 بلغ 336.84

في عام 1990 بلغ 353.2

في عام 2000 بلغ 368.54

في عام 2010 بلغ 387.54

في عام 2020 بلغ 414.24

في عام 2021 بلغ 416.45

وفي مايو من هذا العام, آخر القياسات المسجلة كانت 420.99 جزءاً في المليون بالمتر المكعب من الهواء, وفق بيانات برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP), أي أن الزيادة في تركيز الكربون مازالت مستمرة, رغم تحذير العلماء, ومنذ إطلاق اتفاقية الإطارية لتغير المناخ عام 1992 في ريو دي جانيرو بالبرازيل.